الحديث الحسن

دراسة مقارنة في المصطلح

الأستاذ ماجد الغرباوي

اختلف علماء الدراية في تعريف «الحديث الحسن»، كما تجاوز بعضهم الاصول المنطقية للتعريف الصحيح، فتسبب ذلك في تداخله مع غيره من الانواع الاخرى، مما حدا بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) الى أن يقول تعقيباً على تعريف ابي سليمان الخطابي وابي عيسى الترمذي وغيرهم:

«كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح»[1].

وكان الخطابي قد عرّف الحديث الحسن بأنه: ما عُرِفَ مَخْرَجُه واشتهر رجاله. قال: وعليه مدار اكثر الحديث، وهو الذي يقبله اكثر العلماء، ويستعمله الفقهاء.

وأمـا الترمـذي فقد قال: ان لايكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولايكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك.

وقال آخرون (وقد نسب الى ابن الجوزي في كتاب الموضوعات):

الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به.(٢)

ومـا يـرد على التعريف الاول صدقه على الحديث الصحيح، فيدخل في حـدّه، وهـذا خـلاف شـرائط التعريف بالحـدّ التـام (منطقيـاً)، إذ ينبغي ان يكون التعريف جامعاً مانعاً، اي مانعاً من دخول الأغيار، وهو ليس كذلك.

اضـافة الى أن الحديث الحسن لايشكّل النسبة الغـالبة في الاحاديث، وليس بالضـرورة أن يقبلـه أكثـر العلمـاء فمـا اعتبـره المُعَـرّف من قيود في حد الحديث الحسن ليست من مقـوماتـه الـذاتية ولامن عوارضـه، كمـا انها ليست قيوداً صالحة لتخصيصه.

اما ما يمكن أن يسجل على التعريف الثاني فهو:

١ ـ أنّـه لم يشتـرط الاتصـال في التعريف، فيصـدق حينئـذٍ على الحديث المنقطع والمرسل.

٢ ـ إنّ قيـد (من لم يُتّهم بالكـذب) الـوارد في التعريف يشمل باطـلاقـه مجهـول الحـال، المسكـوت عنـه، مع أنّ جهالة حال الراوي من موجبات ضعف الرواية وسقوطها عن الاعتبار، فتدخل في قسم الضعيف لا الحسن.

والتعريف الثـالث يفتقـر الى الـدقة الكـافية التي تميّـزه على غيـره من انواع الحديث، اضافة الى عدم اشتراط الاتصال.

التعريف المختار عند المدرسة الاولى:

قسّم ابن الصلاح[٣] الحديث الحسن - على ضوء اقوال من سبقه - الى قسمين، ثم عمد الى تعريف وتوضيح كل منهما. وسوف نوجز ما جاء عنه بالنقاط التالية:

القسم الاول من اقسام الحديث الحسن:

١ - لايخلو رجال سنده من مستور: أي يكون أحد رجال السند او اكثر مستوراً، مجهول الحال، لم يوثّق او يُعدّل.

٢ - لم تتحقّق أهليته لرواية الحديث.

٣ - ليس مغفّلاً او كثير الخطأ فيما يرويه: ويُعرف ذلك بمقارنة ما يرويه بغيره.

٤ - غير متهم بالكذب: أي لم يظهر منه تعمد الكذب في الحديث.

٥ - أن يُعرف حديثه: كأن يروي مثله او نحوه من وجه آخر، أو أكثر.

٦ - ليس ما يرويه شاذاً ولا منكراً.

القسم الثاني:

١ - أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والامانة.

٢ - لم يبلغ راويه درجة الصحيح في الحفظ والاتقان لكن لايعدّ حديثه منكراً.

٣ - عدم الشذوذ.

٤ - عدم الاعلال.

٥ - أن لايكون منكراً.

ويلاحظ على تعريفي ابن الصلاح للحديث الحسن.

الف - انه لم يعتبر قيد الاتصال، فيدخل في التعريف الاول (الضعيف

والمرسل والمنقطع الذي في رجاله مستور، وروي مثله او نحوه من وجه آخر، وعلى الثاني المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكر، فانه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح).[٤]

ب - إنّ توافر الحديث على قرائن الاعتبار (بأي درجة كانت) لاتخرجه عن دائرة اصطلاحه، وإن تغيّر حكمه. فالحديث المرسل (مثلاً) اذا توافر على قرائن تدل على اعتباره أو صحته، لايخرج عن كونه مرسلاً اصطلاحاً، وإن صار معتبراً أو صحيحاً حكماً.

فمصطلح الحديث الحسن كذلك. وهنا ابن الصلاح لم يضع ضابطة تحدد مصطلح لحديث بدقة، ولم يعتمد تعريفاً جامعاً مانعاً له، وان ما ذكره يمكن ان يُعد بمثابة قرائن لتصحيح عددٍ من انواع الحديث، وليس الامر مقتصراً على الحديث الحسن، لاسيما التعريف الاول الذي يصدق عليه (الحسن لغيره).

وقد تبع ابن الصلاح في تعريفه للحديث الحسن عدد من علماء الدراية، منهم الحافظ ابن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث»[٥] والنواوي في كتابه «التقريب»،[٦] وغيرهما.

ولعل افضل من عرّف الحديث الحسن هو ابن حجر في شرح النخبة، عندما حدّ الحديث الصحيح لذاته بقوله: ما نقله عدل تام الضبط متصل الاسناد غير معلل ولا شاذ، ثم قال: «فإن خفّ الضبط فهو الحسن لذاته».[٧]

وقد رجّح بعضهم هذا التعريف على غيره، واعاد صياغته بعبارة موجزة، منهم الدكتور صبحي الصالح، قال: «الحديث الحسن: هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة».[٨]

ومنهم الدكتور نور الدين عتر، قال: «الحديث الحسن: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خفّ ضبطه غير شاذ ولامعلل».[٩]

والمـــراد بـــالحسن لذاتـــه: اي الـــذي بلغ درجة الحسن بذاتـه لا للقـرائن الخارجية.

ويعتبـــر التعريف الاول لابن الصـلاح هـو تعريف للحديث الحسن لغيـره، والتعريف الثاني هو تعريف للحديث الحسن لذاته.

وعلى ضـــوء تعريف ابن حجر يطابق الحديث الحسن الحديث الصحيح في جميع الشرائط عدا درجة الاتقان والضبط.

الحديث الحسن عند مدرسة اهل البيت:

لم يكن علماء الدراية، في مدرسة أهل البيت، أوفر حظاً من أصحابهم أتباع المـــدرسة الأولى في الاتفـــاق على تعـريف موّحـد للحديث الحسن، وإنّمـا وقع الخلاف بينهم على ذلك.

وفي مايلي استعراض لأهم آرائهم:

الـرأي الاول: للشهيـد الاول، قـال: «ما رواه الممدوح من غير نص على عدالته».[١٠]

ويُسجل على هذا التعريف أنّه ليس جامعاً مانعاً، وذلك:

١ ـ لم يعتبـر فيه قيد الاتصال، فيدخل في حده المرسل والمنقطع، مع أنّهما ليس منه جزماً، بل مصطلح آخر لنوع آخر من أنواع الحديث.

٢ ـ لم يقيّد الممدوح بكونه إمامياً مع أنّه مراد.[١١]

٣ ـ قولـه: «ما رواه الممدوح» يقتضي شموله الى ما كان في طريقه ممدوح واحـد وإن كـان الباقي ضعيفاً، مع أن الحديث يتبع أخس ما فيه من صفات حينما تتعدد فينبغي ان يُعدّ ضمن قسم الحديث الضعيف حينئذٍ.[١٢]

الرأي الثاني: للشهيد الثاني، قال:

«ما اتصل سنده الى المعصوم بامامي ممدوح (بلا معارضة ذمّ مقبول).[١٣] من غير نصّ على عدالته، مع تحقّق ذلك في جميع مراتبه او في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح».[١٤]

وقد تبع الشهيد الثاني في تعريفه للحديث الحسن عدد من العلماء، منهم صاحب الرواشح[١٥] ومن المتاخرين السيد الغريفي في كتابه قواعد الحديث.[١٦]

ولعلّ هذا التعريف اجودها لشموله على جميع الشرائط. وعلى ضوئه تكون شرائط الحديث الحسن:

١ ـ اتصال السند: أيّ أن يكون كل واحد من الرواة قد تلقاه ممن فوقه من الرواة الى ان يبلغ منتهاه، وهو المعصوم عليه السلام (النبي او الامام). وبذلك خرج المرسل والمنقطع بأي نوع من انواع الانقطاع.

٢ ـ ان يكون جميع الرواة اماميين: وبذلك خرج الموثّق، الذي يكون رجال سنده او بعضهم منصوص على وثاقته لكن من غير الامامية، وان كان من احد الفرق الشيعية الاخرى.

٣ ـ أن يكون جميع رواته ممدوحين مدحاً معتداً به، او بعضهم كذلك ـ ولو واحداً ـ على ان يكون الباقي من رجال الصحيح. وبذلك خرج الحديث الضعيف لانه دونه في الصفة.

الرأي الثالث: للشيخ حسن بن عبد الصمد، قال:

«ما رواه الممدوح مدحاً يقرب من التعديل، ولم يُصرّح بعدالته ولا ضعفه مع صحّة عقيدته».[١٧]

ويسجل على هذا التعريف:

١ ـ لم يعتبر قيد الاتصال.

٢ ـ لم يقيد التعريف (كون باقي رجال السند اما ممدوحون أو من رجال الصحيح) وإلا فالحديث يُلحق بالمرتبة الدنيا، فلو كان أحد رجاله ضعيفاً سيكون الحديث ضعيفاً، لأنه يتبع أخس ما فيه من الصفات حينما تتعدد.

الرأي الرابع: ما ذكره الشيخ المامقاني في مقباس الهداية، قال: «ما اتصل سنده الى المعصوم (عليه السلام) بامامي ممدوح مدحاً مقبولاً معتداً به، غير معارض بذمّ، من غير نصّ على عدالته، مع تحقّق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه او في بعضها، بان كان فيهم واحد امامي ممدوح غير موثق مع كون الباقي من الطريق من رجال الصحيح»[١٨]، وهذا التعريف مبتلى بالإطالة والتفصيل الزائد.

مصطلح الحديث الحسن بين المدرستين:

عندما نقارن مصطلح الحديث الحسن بين المدرستين نجد أن هناك قيوداً متّفق عليها في التعريف، واخرى مختلف فيها. فلو قارنّا بين تعريف ابن حجر الوارد في النخبة من جهة والتعريف الرابع للشهيد الثاني من جهة اخرى فسنجد ان قيداً واحداً متفق عليه وهو:

اتصال السند من راويه الى منتهاه.

نقاط الاختلاف:

١ ـ عدالة الرواة مع خفة الضبط على مباني المدرسة الاولى.

اما المدرسة الثانية فلم تشترط العدالة باعتبارها من قيود الصحيح، ولا الضبط باعتباره ملازماً لها، لكنها اشترطت أن يكون الراوي ممدوحاً مدحاً معتدّاً به لاخراج الضعيف.

٢ ـ ان يكـون الراوي إمامياً على مباني المدرسة الثانية، للاحتراز بهذا القيد عن الموثّق.

٣ ـ عدم الشذوذ والاعلال على مباني المدرسة الاولى. وقد مرّ[١٩] أنّ عدم الشذوذ وعدم الاعلال شرط في اعتبار الخبر، لا في اطلاق التسمية عليه.

إذاً ستكـــون خفّة الضبط هي المـــائـــز بين الصحيح والحسن على مبـاني المـدرسة الأولى. أمّا المائز بينهما على مباني المدرسة الثانية فهي العدالة: اي عدالة جميع رجـال سنـد الصحيح، واختـرام هـذا الشـرط ولـو في واحد من رجال سند الحسن، شرط ان يكون الباقي ممدوحين مدحاً معتداً به.

وعنـدمـا نـدقق في المائـز الذي اعتبر بين الحديثين الصحيح والحسن نجد العدالة مائزاً حقيقياً واحداً فاصلاً بينهما. أمّا خفّة الضبط فليس كذلك لعدم اتفاقهم على شرطيتهـــا في الصحيح، فـالبعض اعتبـرهـا داخلة في العـدالة وليست شرطـاً مستقـلاً، والبعض الآخر قد نفى شرطيتها. أمّا العدالة فالكل متّفق على شرطيتها في الصحيح، وعـــدم اخـذهـــا قيـداً في الحسن يضع مائـزاً حقيقيـاً بين المصطلحين. فتعريف المدرسة الثانية للحديث الحسن اكثر دقة ومتانة.

ولـو قارنا تعريف الحديث الحسن بين المدرسة الثانية من جهة وتعريف ابن الصلاح من جهة ثانية نجد انه يشترط في التعريف الاول (الحسن لغيره):

١ ـ أن يكـون أحـد رجال السند مستوراً، لم تتحقق أهليته، لكن ليس مغفلاً أو كثير الخطأ فيما يرويه ولامتهماً بالكذب.

وهذا يقابل الممدوح (تقريباً)، لكن ليس مدحاً معتداً به.

٢ ـ أن يُـروى متن الحديث من وجـهٍ آخر او اكثر ليخرج عن كونه شاذاً او منكراً، اي لابدّ ان تعضده قرينة خارجية تثبت عدم ضعفه.

وأمـا مـا يفتـرق بـه فهو عدم اعتباره الاتصال. وقد تبين أن عدم اخذه قيد

الاتصال في التعريف سوف يكون مصطلح الحديث الحسن شاملاً للحديث المرسل والمنقطع والضعيف.

نقاط الاتفاق في التعريف الثاني (الحسن لذاته):

أن يكون الراوي من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان.

وهذا يقابل الممدوح (كما في تعريف المدرسة الثانية) مدحاً معتدّاً به.

غير ان اشكال عدم اخذ قيد الاتصال يبقى وارداً على التعريف.

لكن هنالك عبارة لابن الصلاح يُشمّ منها اعتباره قيد الاتصال حيث قال:

«الحسن يتقاصر عن الصحيح في ان الصحيح من شرطه ان يكون جميع رواته قد ثبتت عدالتهم وضبطهم واتقانهم» الى ان قال: «وذلك غير مشروط في الحسن...»[٢٠]

فقوله: «الحسن يتقاصر عن الصحيح» إذا دلّ على تطابق الحسن مع الصحيح فيما عدا العدالة والاتقان، فسوف يتطابق هذا التعريف مع تعريف المدرسة الثانية الا في قيد امامية الراوي الذي قلنا أنه قيد لإخراج الموثّق. وبذلك سوف يكون مصطلح الحديث الحسن من المصطلحات المتفق عليها تقريباً. وإذا لم يدل على ذلك فسوف تبقى الاشكالات السابقة مسجّلة على التعريف.

حكم الحديث الحسن:

كما وقع الاختلاف بين علماء الدراية من كلا المدرستين في الحديث الحسن وقع الاختلاف بينهم في حكمه. فمنهم من عمل به مطلقاً، ومنهم من ردّه

مطلقاً، وآخر فصّل فيه. وسنذكر أهم الاقوال الواردة في حكمه عندهما:

المدرسة الاولى:

أدرج بعضهم الحديث الحسن في الصحيح، لاندراجه في انواع ما يحتج به. منهم الحاكم النيسابوري، كما نقل ذلك في المقدمة.[٢١] خلافاً لابن الصلاح الذي اعتبر الحسن يتقاصر عن الصحيح،[٢٢] إلا اذا كان راوي الحديث المتأخر عن درجة أهل الحفظ والاتقان مشهوراً بالصدق والستر، وروي حديثه مع ذلك من غير وجه. قال: «وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن الى درجة الصحيح».[٢٣]

لكن يرد على ابن الصلاح، كما تقدم، أنّ القرائن تصيّر الحسن كالصحيح حكماً لا اصطلاحاً. اي صالحاً للاحتجاج به، ولاتخرجه عن كونه حسناً اصطلاحاً.

وقد اعتبر النووي الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة. كما نسب السيوطي ذلك الى ابن حبان وابن خزيمة وغيرهم.[٢٤]

وأكّد الدكتور نور الدين عتر أن «الحديث الحسن مقبول عند الفقهاء كلّهم في الاحتجاج والعمل به وعليه معظم المحدّثين والأصوليين».[٢٥]

هذا بالنسبة الى الحسن بذاته. أما الحسن لغيره فقد قال في حكمه:

«الحديث الحسن حجة يعمل به ايضاً عند جماهير العلماء من المحدثين والاصوليين وغيرهم، لانه وإن كان في الاصل ضعيفاً لكنه قدانجبر وتقوى بوروده من طريق آخر».[٢٦]

ويرد على هذا ما ورد على ابن الصلاح، لأن حجّيته ليست ذاتية وإنّما مكتسبة من القرائن الخارجية الجابرة لضعفة.

فالمتحصل من مجموع كلامهم أن الحسن كالصحيح، صالح للاحتجاج به في مقام العمل.

المدرسة الثانية:

افترق علماء المدرسة الثانية بشأن حجّية الحديث الحسن في مقام العمل به الى ثلاث طوائف:

١ ـ العمل به مطلقاً:

نسبه الشهيد الثاني الى الشيخ الطوسي (٤٦٠هـ)، والى كل من اكتفى في العدالة بظاهر الاسلام ولم يشترط ظهورها.(٢٧)

وذهب السيد الغريفي الى حجية الحديث الحسن، ونسب ذلك الى المشهور، وادّعى قيام السيرة العقلائية على قبول كل خبر كان المخبر به موثوقاً به في نقله، او حسن الظاهر ممدوحاً، كما لم يرد ردع عن هذه السيرة من قبل الشارع.(٢٨)

٢ ـ الرد مطلقاً:

وقد نسب الشهيد الثاني هذا القول الى الاكثر، حيث اشترطوا في قبول الرواية الايمان والعدالة. منهم العلاّمة الحلي.(٢٩)

٣ ـ التفصيل:

فقبلوا الخبر الحسن الذي اشتهر العمل بمضمونه بين الأصحاب، وردّوا غيره. منهم: المحقّق الحلي في المعتبر، والشهيد الأول في الذكرى.(٣٠)

إذن القائلون بالتفصيل يصنفون الحديث الحسن في قسم الضعيف، إلاّ اذا اشتهر العمل به بين الاصحاب فينجبر ضعفه حينئذ، لذلك لايكون الحسن حجة بذاته، وانما يكتسب اعتباره وحجيته من اشتهار العمل به.

وقـد أكّد هذا التقسيم كلّ من جاء بعد الشهيد الثاني، الشيخ حسين بن عبد الصمد،[٣١] وولده الشيخ البهائي،[٣٢] وغيرهما.[٣٣]

وأكثر الفقهاء من المتأخرين يعملون بالاحاديث الحسان اذا كان المجهول ممـدوحـاً مدحـاً معتـدّاً بـه ولم يرد فيه ذم. مثل ابراهيم ابن هاشم اذا وقع في سندٍ رواته إماميون عدول عداه.

مصطلح آخر للحسن عند المدرسة الثانية:

تـوصف بعض الأحـاديث بالحسن رغم أنّها غير مستوفية لبعض الشروط، كـأن يطرأ ارسال او انقطاع او ضعف على حديث حسن متصل الاسناد. اي «كون رواتـه متصفين بـوصف الحسن الى واحـد معيّن، ثم يصيـر بعـد ذلك ضعيفـاً، او مقطوعاً او مرسلاً».[٣٤]

وهذه الموارد وغيرها خارجة عن تعريف الحديث الحسن اصطلاحاً، وإنّما أرادوا حكم الحسن دون المصطلح.[٣٥]

الحكم بالحسن على السند:

قـد يقـال: (هـذا حديث حسن الاسنـاد)، أو (حسن السند)، دون (حديث حسن)، والسبب في ذلك يعـود الى حُسن السنـد دون المتن لعلة او شـذوذ فيـه، فيقتصر الحكم على السند دونه.

جمع الحسن مع غيره:

اذا قـال: حسن صحيح، حسن غريب قـال ابن الصـلاح: «ان ذلك راجع الى

الاسنـاد، فاذا روي الحديث الواحد باسنادين أحدهما اسناد حسن، والآخر اسناد صحيح استقـام ان يقـال فيـه أنـه حديث حسن صحيح، أي أنـه حسن بالنسبة الى اسناد، صحيح بالنسبة الى اسناد آخر».(٣٦)

وقال الشيخ حسين بن عبد الصمد: فيغلب في التسمية الأقوى منهما ويكون الآخـر شاهـداً ومقويـاً. ثم قـال: «وقـد يحكم بعض علمائنا بصحة حديث والآخر بحسنـه أو توثيقـه أو ضعفه، إمّا لأنه رواه بطريق صحيح لم يقف عليه الآخر، وإمّا لاعتقـاده ثقة الـراوي وعدم اعتقاد الآخر ذلك، فيحكم كلّ واحد بحسب ما وصل اليه».(٣٧)

مصادر الحديث الحسن:

اهم مصـادر الحديث الحسن عنـد المـدرسة الأولى هو كتاب: الجامع لأبي عيسى الترمذي.

ومن مظـانـــه ايضـــاً سنن ابي داود السجستـاني، بل السنن الأربعة ومسنـد احمد...

أمّا عند المدرسة الثانية فالاحاديث الحسان منبثّة في الكتب الاربعة: الكافي، الفقيه، التهذيب، الاستبصار.

المصادر والهوامش

١ – ابن الصـلاح، ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث (المشهور بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ص ٣٠.

٢ – علوم الحديث، المصدر السابق، ص ٣٠.

٣ – علوم الحديث، المصدر السابق، ص ٣١.

٤ – ما بين القوسين مناقشة ابن جماعة لتعريف ابن الصلاح، إلا انها مناقشة ناقصة لان علة دخول هذه الانواع في التعريف عدم أخذ قيد الاتصال فيه ولم ينبّه على ذلك. انظر: السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق الدكتور احمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ١٩٨٩، ج ١، ص ١٢٧.

٥ – انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، احمد شاكر، القاهرة، ط ٢، ص ٤٢.

٦ – انظر التقريب ضمن كتاب (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٦.

٧ – ابن حجر، نخبة الفكر، ص ١١.

٨ – الصالح، الدكتور صبحي، علوم الحديث ومصطلحه.. عرض ودراسة، قم، دار الكتاب الاسلامي، ص ١٥٧.

٩ – عتر، الدكتور نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق، دار الفكر، ط ٣، ١٩٨٥م، ص ٣٦٤.

١٠ – الشهيد الاول، الذكرى، طبعة قم، ص ٤.

١١ – الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ضبط نصه السيد محمدرضا الجلالي، قم، منشورات الفيروزآبادي، ١٤١٤هـ ص ٢٤.

١٢ – ن.م.

١٣ – هذا القيد في التعريف لم يذكره الشهيد الثاني في تعريفه للحديث الحسن، وانما ذكر ذلك في الموثّق، قال:

«ولو فرض كونه قد مدح وذم، كما اتفق لكثير، ورد على تعريف الحسن ايضاً.

والاولى ان يطلب – حينئذٍ – الترجيح، ويعمل بمقتضاه، فان تحقق التعارض لم يكن حسناً.

وعلى هذا فينبغي زيادة تعريف الحسن يكون المدح مقبولاً، فيقال: ما اتصل سنده بامامي ممدوح مدحاً مقبولاً، او غير معارض بذم». انظر شرح البداية ص ٢٥–٢٦.

١٤ – شرح البداية، المصدر السابق. ص ٢٣.

١٥ – الميرداماد، الرواشح، طبعة قم، ص ٤١. قال: «الحسن: وهو المتصل السند الى المعصوم بامامي ممدوح في كل طبقة، غير منصوص على عدالته بالتوثيق ولو في طبقة ما فقط».

١٦ – الغريفي، محي الدين الموسوي، قواعد الحديث، قم، منشورات مكتبة المفيد، ط ١، ص ٢٤.

١٧ – العاملي، الشيخ حسين بن عبد الصمد، وصول الاخيار الى اصول الاخبار، تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم، مجمع الذخائر الاسلامية، ص ٩٥–٩٦.

١٨ – المامقاني، الشيخ عبد الله، مقياس الهداية في علم الدراية، تحقيق الشيخ محمدرضا المامقاني، قم، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، ط ١، ١٤١١هـ ج ١، ص ١٦٠.

١٩ – انظر: العدد ٥ من مجلة رسالة التقريب، الحديث الصحيح، ماجد الغرباوي.

٢٠ – علوم الحديث، مصدر سابق، ص ٣٢.

٢١ – م.ن، ص ٤٠.

٢٢ – م.ن. ص ٣٢.

٢٣ – م.ن، ص ٣٤.

٢٤ – تدريب الراوي، مصدر سابق، ح ١، ص ١٢٨.

٢٥ – منهج النقد، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

٢٦ – م.ن، ص ٢٧١.

٢٧ – شرح البداية، مصدر سابق، ص ٢٧.

٢٨ قواعد الحديث، مصدر سابق، ص ٢٧–٢٨.

٢٩ – شرح البداية، مصدر سابق، ص ٢٧.

٣٠ – م.ن، ص ٢٨.

٣١ – وصول الاخيار، مصدر سابق، ص ٩٧.

٣٢ – انظر: الوجيزة، تحقيق ماجد الغرباوي، مجلة تراثنا، العدد: ٣٢، ٣٣، ص ٤٢٣.

٣٣ – السيد حسن الصدر في نهاية الدراية، والشيخ المامقاني في المقباس، والسيد الغريفي في قواعد الحديث.

٣٤ – شرح البداية، مصدر سابق، ص ٢٤.

٣٥ – مثلوا لذلك بحكم العلامة على طريق الشيخ الصدوق في كتاب من لايحضره الفقيه الى منذر بن جفير وادريس بن زيد وسماعة بن مهران بانه حسن، علماً ان الاوليين مجهولين ولم يرد فيهما مدح، والثالث واقفي.

٣٦ – علوم الحديث، مصدر سابق، ص ٣٩.

٣٧ – وصول الاخيار، مصدر سابق، ص ٩٧.